اي ترك عطف بعض الجمل على بعض وهذا ايضا مما عرفنا وجوده مما يمكن ان يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا يرد ان يقال يصدق الترك في جملة واحدة ثم قد تقدم ان الترك مشعر بالقصد وهو المناسب للامور البلاغية لانها لا تحصل الا بالقصد فجعله فيما تقدم كمقابل الملكة لملابسة العدم في الجملة وظاهر تعريفهما انهما اعني الفصل والوصل لا يجريان في المفردات واتحاد شرط العطف وعدمه في المفردات والجمل يقتضي تساويهما في جريان الفصل والوصل وقد صرح بذلك خلاف ظاهر عبارة المصنف رح وقوله وهذا ايضا مما عرفنا وجوده الخ اي فاستغني بذلك عن زيادة قيد فيما ثبت شانه ذلك العطف لانه يفيد ما يفيده هذا القيد وقال في الدروس لا يخفى ان الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل وعقد لذلك فصلا ومشى فيه على اصطلاح القوم في الجمل وذكر الاحوال الستة وقال الظاهر ان القوم تركوا التوضيح لذلك لانه في الغالب واضح او لانه يعلم حكمه من الجملتين ثم قال واذا علمت حكم الفصل والوصل بالنسبة الى الجملتين والى المفردين فلا يخفى عليك حالهما بالنسبة الى جملة ومفرد اهـ وكتب ايضا قوله الجمل اختاره على الكلام لتدخل الصفة والصلة ونحوهما مما لا يسمى كلاما بناء على انه لابد ان يكون مقصودا لذاته فاذا اتت الخ رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشيء اطول فالاولى يعني السابقة عن الاية ليشمل كثرة الجمل فان كلا منها سابقة عما بعدها ولو لم تكن اولى ع ق ان يكون لها محل من الاعراب اي من محال ذوي الاعراب بان تكون في محل لو كان فيه مفرد كان معربا وكتب ايضا مما نصه بان تكون في محل رفع كالخبرية او نصب كالمفعولية او جر كالمضاف اليه ع ق وكتب ايضا ما نصه او تكون لها محل من الاعراب او تكون صلة اطول او نحو كالاستثنائية مثل كونها ستقف ان المراد بحكم الاعراب مقتضيه ويحتمل كلام المتن ان الاضافة في حكمه بيانية مع تعدد المضاف والمضاف فيقتضي حكم هو الاعراب ومرادنا المقتضي مباشرة لا بواسطة وذلك ان مقتضي الاعراب مباشرة الفاعلية والمفعولية والخبرية والحالية ونحو ذلك فللفاعلية تقتضي رفعا مثلا والمفعولية تقتضي نصبا مثلا والخبرية تقتضي رفعا مثلا فهذه المقتضيات بكسر الضاد مقتضيات للامور المذكورة اعني الفاعلية ونحوها مباشرة ومقتضيات للاعراب بواسطة فتنبه او نحو ذلك لكونها معنا فات اليهاع ق كالمفرد يحتمل ان يكون مشبها به للمعطوف اي عطفت لا يعطف المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف عليه مفردا او جملة وان يكون مشبها به للمعطوف عليه اي عليها كما يعطف على المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف

مفردا

مفردا او جملة وان يكون مشبها به لعطف الجملة على الجملة وهذا هو الاحسن وبه يشهد ما في الايضاح او نحو ذلك وجب الخ اي بحر الفاعل والمفعول كالمبتدا فيجب ان تقول جاء زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرا وزيد وعمرو قائمان ولعل كلامه بالنظر الى الغالب والا فقد لا يجب العطف عند قصد التشريك كما في نحو زيد كاتب شاعر وجاء زيد الكاتب الشاعر فلا ينافي ما ذكره النحاة في نحو هذين المثالين من جواز العطف وعدمه وذلك لان التشريك مفهوم بدون العطف فتامل ثم رايته في ابن يعقوب وعبارته وجب عطفه عليه في الاستعمال الاغلب والمواقع الكثيرة وانما قلنا في الاستعمال الاغلب لانهم جوزوا ترك العطف في الاخبار وكذا في الصفات المتعددة مطلقا بل هو الاحسن فيها ما لم يكن فيها ايهام التضاد فالقسم الاول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثاني كقوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وانما استحسن العطف عند ايهام التضاد كما في المثال الثاني ليفهم الجمع ونفي التناقض فشرط وخل عليه ع ق بقوله ثم اشار الى شرط قبول العطف بعد قصد اعطاء الحكم للثانية فقال ان اردت شرط قبول العطف فشرطه الخ اهـ وقال في الاطول ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط في قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله فشرطه الخ اي كون عطف الثانية اي المأخوذ من عطفته مقبولا اي في باب البلاغة ع ق جهة جامعة اي وصف خاص يجمعهما ويقرب احدهما من الاخر ولا يكفي مطلق الاجتماع فيه لان كل شيئين لابد ان يجتمعا في شيء حتى الضب والنون فانهما يجتمعان في الحيوانية وعدم الطائرية مثلا ولا يكفي في قبول عطفهما حتى يراعى ما هو اخص كالضدية بينهما وبانت حقيقة ذلك ان شاء الله ع ق نحو زيد يكتب اي ينشر ويقول ويشعر اي يقول الشعر وهو بضم العين في المضارع وضمها وفتحها في الماضي كما في القاموس وكتب ايضا قوله نحو زيد يكتب الخ ونحو من المفرد جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وابوه بخلاف جاءني زيد وجاء او زيد وعمرو حيث لا صداقة بينهما ولا عداوة فلا يقبل ع ق من التناسب الظاهر اي الناشئ عن حصول الجهة الجامعة وكتب ايضا ما نصه اذ كل منهما تاليف كلام من التضاد اي الموجب للتلازم خطورا بالبال اذ ضد الشيء اقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متناسبان وعبارة ع ق فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما في القوة المفكرة هي ما بينهما من التضاد الموجب للتلازم العادي بينهما وذلك اي الاشتراط المذكور كالجمع بين الضب والنون اي في عدم التناسب وحتى اي على القول بانها تعطف الجمل ايضا كما في قولك فعلت معه كل ما اقدر عليه حتى خدمته بنفسي حسنو مفسد الان يقال المراد بالنحو ما انسلخ من حروف العطف عن معناه واستعمل في مجرد الجمع والتشريك مجازا كما والتي بمعنى الواو على انه يكفي في هذا وجود حرف كذلك وان لم يوجد فلا حاجة الى ما تكلفه السيد من جعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)